

# المساعدات الإنسانية العالمية

## تقرير ٢٠١٤

ملخص تنفيذي

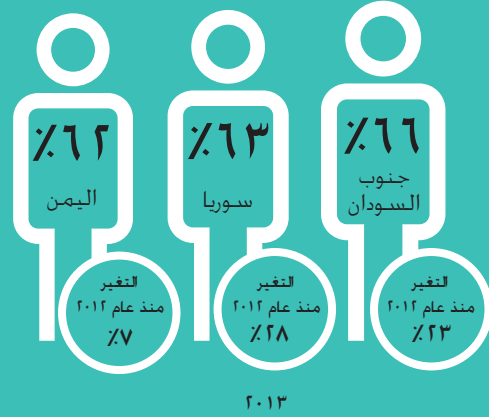


Global Humanitarian  
Assistance

A DEVELOPMENT INITIATIVE

## من هم المتضررون؟

النسبة المئوية للسكان المتضررين:  
أكثر ثلاث دول



## كم المساعدات المقدمة....

الحكومات  
المحلية  
دولار أمريكي؟



## ...وهل كان كافياً؟

التمويل والاحتياجات غير الملباة، نداءات الأمم المتحدة، ٢٠١٢-٢٠١٣

الاحتياجات غير الملباة  
٤,٦ مليار دولار أمريكي  
٢٠١٣  
٤,٢ مليار دولار أمريكي  
في ٢٠١٢



التمويل  
٨,٥ مليار دولار أمريكي  
٢٠١٣  
٦,٣ مليار دولار أمريكي  
في ٢٠١٢

الاحتياجات المعدلة  
١٣,٢ مليار دولار أمريكي  
٢٠١٣  
١٠,٥ مليار دولار أمريكي  
في ٢٠١٢

## من أين يأتي المال؟

مساهمات حكومية ١٦,٤ مليار دولار أمريكي  
٢٠١٣  
١٣,٢ مليار دولار أمريكي  
في ٢٠١٢

المساهمات الخاصة الطوعية ٥,٦ مليار دولار أمريكي  
٢٠١٣  
٤,١ مليار دولار أمريكي  
في ٢٠١٢

أعلى ٥ جهات مانحة في ٢٠١٣

الولايات المتحدة الأمريكية  
٤,٧ مليار دولار أمريكي

المملكة المتحدة  
١,٨ مليار دولار أمريكي

تركيا  
١,٦ مليار دولار أمريكي

اليابان  
١,١ مليار دولار أمريكي

ألمانيا  
٩٤٩ مليون دولار أمريكي

الجهات المانحة من لجنة المساعدة  
الإمائية التابعة لمنظمة التعاون  
والتنمية في الميدان الاقتصادي  
**١٤,١ مليار دولار أمريكي**  
٢٠١٣  
١١,٨ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٢

الجهات المانحة الحكومية الأخرى  
**٢,٣ مليار دولار أمريكي**  
٢٠١٣  
١,٥ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٢

أستراليا

الولايات المتحدة الأمريكية

٩٨- مليون دولار أمريكي  
أكبر انخفاض في ٢٠١٣

٧٢٣ مليون دولار أمريكي  
أكبر زيادة ٢٠١٣

٥,٥ مليار دولار أمريكي  
المساعدات الإنسانية الدولية

٤٣,٩ مليار دولار أمريكي  
التحويلات

٦,٤ مليار دولار أمريكي  
حفظ السلام

٢٨,٦ مليار دولار أمريكي  
المساعدات الإنمائية

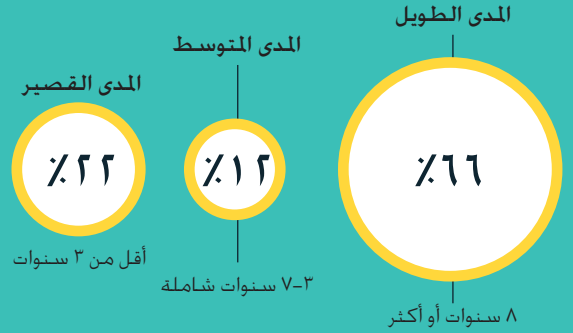
٤١٩,٨ مليار  
دولار أمريكي  
الإنفاق الحكومي المحلي

## ما هي الموارد الأخرى الهامة؟

تدفقات التمويل إلى أعلى الدول المتلقية للمساعدات الإنسانية، ٢٠١٢

## ما مدى السرعة وإلى متى؟

إنفاق الجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على المساعدات الإنسانية للدول المتلقية على المدى الطويل والمتوسط والقصير، ٢٠١٢

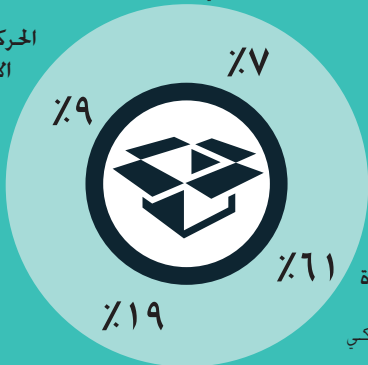


## كيف تصل إلى هناك؟

قنوات تمويل المساعدات الإنسانية، ٢٠١٢

القطاع العام  
٠,٨ مليار دولار أمريكي

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر  
١,٢ مليار دولار أمريكي



المنظمات متعددة الأطراف  
٧,٤ مليار دولار أمريكي

المنظمات غير الحكومية  
٢,٣ مليار دولار أمريكي

## إلى أين يذهب؟

أعلى ٥ دول متلقية، ٢٠١٢



أهم  
الأزمات  
النسبية  
مبائنا

باكستان

سوريا



-٨٩١ مليون دولار أمريكي  
أكبر انخفاض في ٢٠١٢

١,٤ مليون دولار أمريكي  
أكبر زيادة في ٢٠١٢



المساعدات الإنسانية الموجهة إلى المنظمات غير الحكومية، حسب النوع، ٢٠١٢

المنظمات غير الحكومية الدولية	٨٩%
المنظمات غير الحكومية الوطنية	١١,٦%
المنظمات غير الحكومية المحلية	٠,٧%

## ملخص تنفيذي

فرضت الأزمات، منفردةً ومجموعةً، في جمهورية أفريقيا الوسطى والفلبين وسوريا مطالب فريدة من نوعها على كاهل مقدمي الاستجابة في مجال المساعدات الإنسانية. وفي أماكن أخرى من العالم، سواء داخل أو خارج نطاق الاهتمام الدولي، عانى عدد كبير من البشر من أزمات حظيت بقدر أقل من الاهتمام.

انسم حجم الأزمات والاحتياجات الإنسانية في عام ٢٠١٣ بكونه غير عادي، وواكب ذلك أيضاً زيادة في مستوى الاستجابة الإنسانية الدولية، التي ارتفعت لتصل إلى مستوى قياسي بلغ ٢٢ مليار دولار، وبشكل ذلك تغيراً صارخاً مقارنةً بعام ٢٠١٢، الذي لم يشهد كوارث كبرى جديدة، مع انخفاض طفيف في التمويل.

وتأثر الملايين من البشر بثلاث أزمات رئيسية مختلفة تماماً - في جمهورية أفريقيا الوسطى والفلبين وسوريا - والتي صنفتها الأمم المتحدة بأعلى مستويات الطوارئ (المستوى ٣). فرضت هذه الأزمات، منفردةً ومجموعةً، مطالب فريدة من نوعها على كاهل مقدمي الاستجابة والجهات المانحة في مجال المساعدات الإنسانية. وفي أماكن أخرى من العالم، سواء داخل أو خارج نطاق الاهتمام الدولي، عانى عدد كبير من البشر من أزمات حظيت بقدر أقل من الاهتمام، بما في ذلك في منطقة الساحل وجنوب السودان واليمن، وعلى الصعيد العالمي، بلغ عدد النازحين داخلياً رقماً غير مسبوق وهو ٣٣,٣ مليون نسمة، في حين ارتفع عدد اللاجئين إلى ١٦,٧ مليون نسمة.

وقد زادت كل من المصادر العامة والخاصة للتمويل في عام ٢٠١٣، وذلك على النقيض من العامين السابقين حين انخفض كلاهما، وشكلت الجهات المانحة الحكومية ثلاثة أرباع حجم الاستجابة الدولية، حيث بلغت مساهمتها ١٦,٤ مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل زيادة بنسبة ٢٤٪ عن مستويات عام ٢٠١٢، وزادت تسع من أكبر عشر جهات مانحة حكومية من حجم تمويلها.

وواصل دور الحكومات خارج لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ارتفاعه، حيث أسهمت هذه المجموعة بنحو ٢,٣ مليار دولار أمريكي على شكل مساعدات إنسانية في عام ٢٠١٣، ومثل ذلك زيادة قدرها ٥٨٪ عما كانت عليه في عام ٢٠١٢، كما شكل ١٪ من إجمالي إسهامات كافة الجهات المانحة الحكومية - وضعف النسبة التي مثلتها هذه الجهات المانحة في عام ٢٠١١.

وارتفع أيضاً التمويل القادم من مصادر خاصة، والتي تشمل الأفراد والصناديق الاستثنائية والمؤسسات والشركات، ارتفاعاً حاداً - محققاً زيادة بنسبة ٣٥٪ عن مستويات عام ٢٠١٢ ليصل إلى ما يقدر بنحو ٥,٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٣، وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، شكلت المساعدات من هذه المصادر أكثر من ربع (٢٦٪) إجمالي الاستجابة الإنسانية الدولية.

وكمقياس للحاجة إلى المساعدات الإنسانية العالمية، استهدفت النداءات التي أُطلقت بتنسيق من جانب الأمم المتحدة تقديم المساعدات إلى ٧٨ مليون شخصاً في عام ٢٠١٣، كما دعت إلى تقديم تمويل بمقدار ١٣,٢ مليار دولار، وتواصلت الاحتياجات ارتفاعها؛ ففي نهاية شهر يوليو/تموز عام ٢٠١٤، بلغ إجمالي الطلبات التي تضمنتها النداءات التي أُطلقت بتنسيق من جانب الأمم المتحدة رقماً غير مسبوق وهو ١٦,٩ مليار دولار أمريكي - وهو أعلى مستوى للطلبات على الإطلاق، وطلبت ٦ مليارات دولار من ذلك المبلغ للتصدي للأزمة السورية وحدها. وفي الإجمالي، تم تمويل ٦٥٪ من نداءات عام ٢٠١٣، وهي أعلى نسبة منذ عام ٢٠٠٩، ومع ذلك ظل أكثر من ثلث الاحتياجات التي تم تحديدها غير ملبى.

ووجه ربع المساعدات الإنسانية الدولية تقريباً (٢٤٪) لخمسة دول فقط في عام ٢٠١٢ (وهي آخر سنة تتوفر عنها بيانات شاملة حول الدول المتلقية)، وحتى قبل تصعيد الأزمة في عام ٢٠١٣، تلقت سوريا الكم الأكبر من المساعدات الإنسانية؛ ففي عام ٢٠١٢ تلقت ١,٥ مليار دولار أمريكي - أي حوالي ضعف المبلغ الذي تلقاه جنوب السودان، ثاني أكبر دولة متلقية، والبالغ ٨٦٥ مليون دولار أمريكي.

كذلك فإن أولويات التمويل والعوامل السياسية ومدى التغطية العامة يترتب عليها توزيع عالمي غير متكافئ للمساعدة، وهو ما يمكن معالجته عن طريق تحسين تقسيم العمل. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، اجتلت كل من أفغانستان والصومال والسودان وإثيوبيا والصفة الغربية وقطاع غزة موقعاً ثابتاً ضمن قائمة أعلى عشر دول متلقية، وعلى العكس، ظل العديد من الأزمات، التي تشمل أزمات نيبال وميانمار والجزائر، محرومة من الأولوية، وفي عام ٢٠١٣ تم تمويل ٨٣٪ من نداء موريتانيا، مقارنةً بجيبوتي، التي حصلت على ٣٦٪ فقط من التمويل.

وإزداد التمويل من خلال الأموال المجمعة في عام ٢٠١٣، حيث مثل ٤,٧٪ من الاستجابة على ساحة المساعدات الإنسانية الدولية - بما قيمته أكثر من مليار دولار أمريكي، وعلى الرغم من الأهمية المعترف بها على نطاق واسع للمنظمات الوطنية والمحلية غير الحكومية في التأهب والاستجابة الإنسانية، إلا إنها لم تتمكن من الوصول مباشرةً إلا لنحو ٤٩ مليون دولار أمريكي فقط من المساعدات الإنسانية الدولية في عام ٢٠١٣، أي بانخفاض قدره ٢ مليون دولار أمريكي عن عام ٢٠١٢.

ومع ذلك، يظل من المستحيل تتبع المعاملات عبر مراحل النظام لمعرفة كم ما تلقت هذه المنظمات غير الحكومية - أو أي من الشركاء المنفذين الآخرين - فعلياً وبطرق غير مباشرة عن طريق الوكالات الدولية. فإذا أبلغت جميع الجهات الفاعلة عن تدفقاتها المالية بصيغة موحدة، كـمعيار المبادرة الدولية للشفافية في المعونة (IATI) مثلاً، لأمكن إضافة الإحداثيات الجغرافية للبيانات على مستوى المشروع ولأمكن تتبع الموارد من الجهة المانحة وحتى الدولة المتلقية.

وتُعد الاستجابة في الوقت المناسب أساسية للعمل الإنساني الفعّال، ولكن حتى بالنسبة للآزمات الحادة الناجمة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة، فإن الوقت الذي تستغرقه الجهات المانحة للاستجابة على نطاق واسع يمكن أن يتباين تبايناً كبيراً. فالاستجابة لنداء الأمم المتحدة بشأن إعصار حيان خلال الشهر الأول، على سبيل المثال، كانت نصف الاستجابة لنداء زلزال -أمواج تسونامي المحيط الهندي في عام ٢٠٠٥ من حيث الاحتياجات الملّية. كذلك فإن الآزمات المعقدة والمتعلقة بالصراعات تتلقى استجابة أبطأ؛ فقد ظلت نداءات جنوب السودان وسوريا وجمهورية أفريقيا الوسطى واليمن تفتقر إلى أكثر من ٥٠٪ من التمويل الذي تحتاجه بعد ستة أشهر من إطلاقها.

وفي حين أن الاستجابة السريعة أو المبكرة تُعد بالغة الأهمية، تميل المساعدات الإنسانية إلى عدم الافتقار على مرحلة الطوارئ القصيرة، فالآزمات الممتدة استمرت في الاستحواذ على الجزء الأكبر من المساعدات الإنسانية الرسمية - ٦٦٪ في عام ٢٠١٢ - مما يسلط الضوء على الحاجة إلى كل من التمويل المتعدد السنوات وإلى روابط أفضل مع الإنفاق على التنمية والموارد الأخرى.

وفي معظم البلدان، لا يتم إبلاغ النظم الدولية بمقدار الاستجابة المحلية للآزمات. ونتيجةً لذلك، لا يوجد رقم عالمي موثوق به لهذه الاستجابة الحاسمة والأساسية. ومع ذلك، تُظهر الميزانيات الوطنية أنه بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢ بلغت الموارد الحكومية المحلية في الهند المخصصة للإغاثة من الكوارث والحد من المخاطر ٧ مليارات دولار أمريكي، مقارنةً بـ ١٣٧ مليون دولار أمريكي تلقتها في صورة مساعدات إنسانية دولية. وبالمثل تتضاءل المساعدات الدولية باستمرار مقارنةً بما تقدمه حكومة الفلبين. وعند الاستجابة لإعصار حيان، أظهرت الحكومة أيضاً الدور التنسيقي الأساسي الذي يمكن أن تلعبه حكومة محلية في مجال الإغاثة في حالات الكوارث.

ونظراً إلى أن الإنفاق الحكومي المحلي في مختلف البلدان النامية بات يتجاوز الآن ٦ تريليونات دولار أمريكي سنوياً، يمكن لهذه الموارد أن تدعم قدرة البشر على الصمود في وجه الصدمات على المدى الطويل. ولكن بالنسبة لكثير من البلدان، لا سيما تلك التي تواجه آزمات راسخة، فإن نصيب الفرد من الإنفاق من قبل الحكومة الوطنية ما زال منخفضاً، كما أن احتمالات نموه ضئيلة. ففي عام ٢٠١٢ كان هناك ما يقدر بنحو ١٧٩,٥ مليون نسمة يعيشون في فقر مدقع في البلدان المصنفة بأنها متلقية للمساعدات الإنسانية طويلة المدى. كذلك فإن ما يقرب من ٤٠٪ من المساعدات الإنسانية طويلة الأجل حصلت عليها البلدان ذات الإنفاق الحكومي الذي يقل عن ٥٠٠ دولار أمريكي للشخص الواحد في السنة - أي ما يوازي ربع المتوسط في البلدان النامية.

وعندما تفتقر الحكومات إلى القدرة أو الإرادة لمعالجة المخاطر والاحتياجات التي يواجهها الأشخاص الأكثر ضعفاً، تظل الموارد الدولية تلعب دوراً هاماً. وفي هذا الإطار، تحتفظ المساعدات الإنسانية بوظيفة هامة وفريدة من نوعها وهي توفير استجابة منظمة للسكان المتضررين من الآزمات. وقد مثلت هذه المساعدات حوالي ١٪ من الموارد المحلية والدولية مجتمعةً للأكبر ٢٠ دولة متلقية في عام ٢٠١٢، وإن كانت النسبة أعلى بكثير في بلدان معينة.

ولكن أولئك الأكثر تضرراً من الآزمات الإنسانية هم أيضاً الأكثر ضعفاً: الأفراد الذين يعانون الفقر وانعدام الأمن والتهميش. ويعني ذلك أنه من الأهمية بمكان أن يتم استغلال جميع الموارد -العامة والخاصة والمحلية والدولية - على نحو مترابط. وتمثل المساعدات الإنمائية الرسمية ضعف نسبة الموارد الدولية المتاحة في أكبر الدول المتلقية للمساعدات الإنسانية مقارنةً بالبلدان النامية الأخرى. وتبلغ مساعدات حفظ السلام سبعة أضعاف النسبة. بيد أن مزيج هذه الموارد الدولية وأهميتها يتباينان تبايناً بالغاً فيما بين البلدان. وتشكل التحويلات المالية (٢١٪ من الموارد الدولية في أكبر الدول المتلقية للمساعدات الإنسانية - ولكن في باكستان، تبلغ النسبة ٦٦٪).

ثمة حاجة إلى بيانات أفضل لفهم المزيج الإجمالي للموارد وكذلك الاحتياجات متعددة الأبعاد للبشر. ولقد شهدت السنوات الأخيرة ابتكاراً وتقدماً في هذه المجالات، في ظل العديد من المبادرات الجديدة الساعية إلى تقييم الاحتياجات والشفافية في المساعدات. ولا تزال التحديات ماثلة في الاستمرار في موائمة هذه المبادرات وتنفيذها، وتوجيه عملية تخصيص الموارد وتحسين حياة الأشخاص المتضررين من الآزمات، على المدى القصير والمدى الطويل.

استمرت الآزمات الممتدة في الاستحواذ على الجزء الأكبر من المساعدات الإنسانية الرسمية. كذلك فإن ما يقرب من ٤٠٪ من هذه المساعدات الإنسانية طويلة الأجل حصلت عليها البلدان ذات الإنفاق الحكومي الذي يقل عن ٥٠٠ دولار أمريكي للشخص الواحد في السنة - أي ما يوازي ربع المتوسط في البلدان النامية.